الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 3938 | الإثنين | 23 شعبان 1442 هـ | 5 أبريل 2021 م | السنة الرابعة عشرة

مسجلاً 3.5 في المئة مقارنة بالعام السابق

الهاشل: معدل نمو الائتمان المحلي شهد في 2020 مستوى صحياً

توفر اللقاحات وبدء حملة التطعيم حسن المزاج العام ورفع التوقعات بشأن الأوضاع الاقتصادية

الارتفاع الأخير في أسعار النفط يبشر بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت

محمد الهاشل

تطور الجائحة وطول الأزمة وعمقها سيحددان درجة التعثر في سداد القروض ووتيرته

البنوك الكويتية حافظت على مستويات وفيرة من السيولة خلال الأزمة

أكد محافظ البنك المركزي الكويتي د.محمد الهاشل أن هناك حالة ضبابية تكتنف التوقعات الاقتصادية المحلية في الوقت الحالي، حيث مازلنا في خضم الجائحة، وقد أدت الموجة الأخيرة من انتشار الفيروس في الكويت منذ بداية مارس إلى إعادة فرض الحظر الجزئي. ورغم أن التفاؤل الناتج عن توفر اللقاحات وبدء حملة التطعيم قد حسن من المزاج العام ورفع التوقعات بشأن الأوضاع الاقتصادية، إلا أن عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الجائحة أوحتى لما يعرف بالوضع "الطبيعي الجديد" سوف يستغرق وقتاً.

وأوضح الهاشل خلال مقابلة مع مجلة ذا بانكر العالمية أنه على رغم النتائج المترتبة على الإغلاق الجزئي والكلي للبلاد وهبوط أسعار النفط إلى جانب خفض الإنتاج، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي وبصفة خاصة في النصف الأول من عام 2020، إلا أننا نتوقع عودة تلك الأنشطة للنمو الإيجابي هذا العام. ومما يدعو للتفاؤل أن التدخلات المبكرة للسياسة النقدية والتحوطية منذ بداية الجائحة قد حالت دون تضرر الطاقة الإنتاجية للدولة على نحو حاد، وفي ذلك مبعث للأمل في التعافي السريع بعد السيطرة على الجائحة.

وحتى قطاعات الأعمال التي تعتمد على الاتصال المباشر مع عملائها، بدأت في التكيف مع الظروف التشغيلية المتغيرة قدر الإمكان، ويمكن لنا أن نأخذ الارتفاع الملحوظ في مبيعات المطاعم عبر الإنترنت كمثال على ذلك. كما أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط، وهو أعلى مستوى له خلال سنة واحدة، يبشر بنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في الكويت.

وأضاف الهاشل أنه قد تم بالفعل تطبيق العديد من الإجراءات الداعمة لترسيخ متانة القطاع المصرفي وسلامته، بحيث يظل قادراً على تزويد قطاعات الاقتصاد الوطني بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع في هذه الظروف الضاغطة.

وعلى صعيد السياسة النقدية، بادر بنك الكويت المركزي إلى خفض سعر الفائدة بمعدل تراكمي 1.25 نقطة مئوية خلال مارس 2020، لينخفض بذلك من 2.75 % إلى 1.5 % وهو المستوى الأدنى تاريخيًا، ما أدى إلى تيسير شروط التمويل وأعباء خدمة الدين بشكل ملحوظ على كل فئات المقترضين.

وفي الوقت نفسه، قمنا بتخفيف بعض التعليمات الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، لمواجهة أي معوقات في السيولة ومساعدة البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي كوسيط مالي. فعلى سبيل المثال، تم خفض معيار تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100 % إلى 80 % ورفع حد الإقراض من 90 % إلى 100 %، والإفراج عن المصدات الرأسمالية التحوطية البالغة 2.5 % وخفض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 % بدلاً من 75 %.

فضلاً عن ذلك، سُمح للعملاء المتضررين من تداعيات كوفيد19- بتأجيل الاستحقاقات المترتبة عليهم لمدة ستة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية. وقد ساعد هذا الإجراء الشركات والأفراد على تجاوز المرحلة الأسوأ من التراجع الاقتصادي نتيجة الجائحة.

ونظراً لهذه التدابير، فإنني لا أتوقع تحولاً كبيرًا في السياسة خلال هذا العام، حيث نهدف للاستمرار في تقديم كل الدعم المطلوب وإبداء المرونة الكافية عن طريق تهيئة الظروف اللازمة والملائمة لمسار الأزمة وبحسب ما تقتضي الأحوال الاقتصادية.

ومع حالة الضبابية التي تشوب التوقعات، فمن نافلة القول التأكيد على ضرورة المراقبة اليقظة للتطورات وسرعة الاستجابة لمواجهة أي تداعيات محتملة.

وأشار الهاشل إلى أن معدل نمو الائتمان المحلي شهد في عام 2020 مستوى صحيًا مسجلاً 3.5 % مقارنة بالعام السابق. وواقع الأمر أن هناك بعض القطاعات سجلت نمواً مضاعفاً في الائتمان ومنها القروض الاستهلاكية (11.2 %) والخدمات العامة (11.4 %) والزراعة والصيد (15.2 %)، وإن كان القطاعين الأخيرين انطلقا من مستوى منخفض للغاية. ومن بين القطاعات الأخرى التي سجلت نمواً ملحوظاً قطاعات النفط الخام والغاز (8.4 %) والقروض المقسطة (6.3 %) والقروض العقارية (3.5 %)، حيث يتمتع القطاعان الأخيران بالحصة الأكبر في الائتمان المصرفي عموماً. ووفقاً لهذه الأرقام، فإن معدل نمو الائتمان لم يكن جيداً فحسب، وإنما كان واسع النطاق أيضاً.

ومن ثم أتوقع استمرار نمو الائتمان بنفس المستوى الجيد في عام 2021 نظراً لعودة الأعمال إلى نشاطها والارتفاع المتوقع في الإنفاق الرأسمالي مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان. ونتوقع أيضاً أن يواصل الائتمان المقدم للأفراد –وخاصة للمواطنين– نموه، بفضل الأمن الوظيفي ومعدلات الفائدة المنخفضة حالياً.

وأضاف أنه رغم الصدمة المركبة بجوانبها الصحية والنفطية والاقتصادية، وما استتبعته من تراجع اقتصادي حاد، إلا أن جودة أصول البنوك على مستوى مجمع قد شهدت تراجعاً طفيفاً في عام 2020 بزيادة نسبة التعثر بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 2 %. وقد ساعد تأجيل أقساط القروض وتدابير السياسة النقدية الداعمة على إبقاء معدلات التعثر عند مستويات منخفضة. ومن الجدير بالذكر أن البنوك الكويتية قد دخلت هذه الأزمة من مركز قوة حيث بلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة 271 % ومعدل صافي القروض غير المنتظمة 1.5 % بنهاية عام 2019 وهو أدنى مستوى له خلال عقد من الزمن.

وليس من المستبعد أن ترتفع نسبة القروض غير المنتظمة خلال الشهور القادمة، لكن إن حدث ذلك فسوف يكون بوتيرة بطيئة ومن مستويات متدنية تاريخياً. وفي نهاية الأمر، فإن تطور الجائحة وطول الأزمة وعمقها سيحددان درجة التعثر في السداد ووتيرته. ويمكنني أن أشير إلى أن بنوكنا في وضع مريح يمكنها من مواجهة هذه الأزمة، حيث يوفر معدل تغطية القروض غير المنتظمة الحالي البالغ 222 % المصدات اللازمة لمواجهة أي صدمات محتملة.

وإلى جانب توقعاتنا حول الائتمان والقروض غير المنتظمة، تكشف مؤشرات السلامة المالية الأخرى عن صورة مطمئنة لأوضاع القطاع المصرفي في الوقت الحالي. على سبيل المثال، حافظت البنوك على مستويات وفيرة من السيولة خلال الأزمة، ووصل معدل تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر إلى 184.2 % و114.3 % على الترتيب بنهاية عام 2020 مقارنة بالنسبة المقارنة المطلوبة عند مستوى 100 % كما بلغت نسبة السيولة الرقابية ما نسبته 27.5 % مقابل المستوى المطلوب (18 %)، وزاد في نفس الوقت معدل كفاية رأس المال للبنوك خلال العام ليصل إلى 19 % وهو أعلى من النسبة المقررة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي البالغة 13 % أو متطلبات لجنة بازل والبالغة 10.5 %. وتؤكد هذه المؤشرات أن القطاع المصرفي لديه القدرة الكافية للاستمرار في إقراض الشركات والأفراد على مدى الأشهر القادمة.

ومن الطبيعي في ظل التحديات الحالية والبيئة الاقتصادية المتغيرة أن تتعرض الربحية للضغوط خلال العام المنصرم، بسبب التأثير الكبير لتأجيل استحقاقات القروض وارتفاع مصروف المخصصات وانخفاض أسعار الفائدة. ومع ذلك، وبمجرد تخفيف القيود وعودة النشاط الاقتصادي للنمو، سوف تخف الضغوط على الأرباح التشغيلية لاسيما بعد ارتفاع الائتمان، الذي سيعود جزئياً إلى الإنفاق الرأسمالي من جانب الحكومة. من جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار الفائدة مع تراجع إيرادات الفوائد يساعد على إبقاء تكاليف خدمة الدين في مستويات منخفضة، وهو ما يساعد أيضاً على الانتظام واحتواء مخاطر الائتمان والسيطرة على مخصصات خسائر القروض.

ورغم الشك الذي يغلب على التوقعات، ما يزال لدى القطاع المصرفي الكويتي القوة والمتانة اللتان تجعله في مركز يمكنه من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي سوف تظهر بعد تعافي النشاط الاقتصادي، وليس أدل على سلامة واستقرار القطاع المصرفي الكويتي من نتائج اختبارات الضغط التي أجريت مؤخراً.

وأكد أنه منذ اندلاع جائحة كوفيد19-، شهدت تطبيقات واستخدامات المدفوعات الرقمية طفرة غير مسبوقة، وهو ما يدل عليه النمو في قيمة وعدد المعاملات من خلال بوابة المدفوعات الإلكترونية، مقارنة بالمعاملات التي تمت من خلال أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع.

على سبيل المثال، قفزت معاملات الدفع من خلال بوابة المدفوعات الإلكترونية في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، سواء من حيث قيمة تلك المعاملات التي ارتفعت بنحو 121 % أومن حيث عددها الذي ارتفع بنحو 90 %. نتيجة لذلك، فإن المعاملات من خلال بوابة المدفوعات الإلكترونية تمثل حوالي 20 % من المدفوعات الإجمالية التي تشمل العمليات من خلال بوابة المدفوعات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع وذلك من حيث القيمة الإجمالية للمعاملات وكذلك من حيث عددها. وخلال نفس الفترة، تراجع النمو إلى حد بعيد في عدد وقيمة وحصة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي، ويرجع ذلك جزئياً إلى محاولة الجمهور الحد من مخاطر العدوى المحتملة جراء التعامل بالأوراق النقدية.

وبحكم تصميمها، استفادت المدفوعات الإلكترونية من خلال بوابة المدفوعات الإلكترونية من القيود على الحركة والتنقل. فإذا كانت أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع قد تأثرت بشكل كبيرة بتعليمات الإقفال والحظر، فقد حققت بوابة المدفوعات الإلكترونية نمواً قوياً نتيجة الإقبال المتزايد من الجمهور على التسوق الإلكتروني.

وأوضح الهاشل أنه وفقاً لقرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 مايو 2020، طلب من بيت التمويل الكويتي إجراء دراسة شاملة لجدوى الاستحواذ بعد عودة الأمور إلى سابق عهدها قبل انتشار جائحة كوفيد19- وما أعقبها من تداعيات. ونظراً لاستمرار الجائحة، فإن الحديث عن البدء في أي تقييم لهذه الصفقة سابق لأوانه.

كما أطلق بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت ومشاركة البنوك الكويتية، حملة "لنكن على دراية" في أواخر شهر يناير من العام الماضي.

وتهدف هذه الحملة إلى نشر الثقافة المالية في المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل. وفي هذا السياق، تعتبر الحملة وسيلة مناسبة لتوعية عملاء البنوك بحقوقهم التي يحرص بنك الكويت المركزي على حمايتها عبر تعليماته الرقابية للجهاز المصرفي، ومن بينها حقوق العملاء لدى التعاقد للحصول على التمويل من البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، وكذلك حقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث وجهت تعليمات بنك الكويت المركزي كلا من البنوك نحو تخصيص فرع على الأقل في كل محافظة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة يقدم لهم الخدمات والتسهيلات والوسائل التي تراعي أوضاعهم وتسهل لهم الحصول على جميع الخدمات المصرفية.

وتتنوع المواضيع التي تشملها الحملة ومن بينها التعريف بدور البنوك كوسيط مالي، وأهمية الادخار والاستثمار وكيفية الاستفادة من المنتجات التي تقدمها البنوك في هذا المجال، إلى جانب التوعية بحقوق العميل عند الحصول على التمويل الشخصي سواء الاستهلاكي أو الإسكاني، وكذلك الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى البطاقات المصرفية المتنوعة، وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال، والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ "تكييش القروض" والاستثمارات عالية المخاطر وغيرها من المواضيع الهامة.

بوابة المدفوعات الإلكترونية شهدت نمواً قوياً نتيجة الإقبال المتزايد من الجمهور على التسوق الإلكتروني

بنك الخليج يشارك في برنامج «كيف أبدأ»

أعلن بنك الخليج عن مشاركته في برنامج "كيف أبدأ" التدريبي التي تطلقه جمعية إنجاز الكويتية لطلبة المرحلة الجامعية، والذي يهدف إلى مساعدتهم على تعلم كيفية بناء سيرهم الذاتية والاستعداد لمقابلات العمل. ويأتي هذا البرنامج تلبيةً لاحتياجات سوق العمل الحالية، ولتقديم المهارات الاجتماعية والشخصية التي يحتاج إليها كل من يبحث عن عمل أو يحاول بدء حياتهم المهنية. ويتضمن ذلك توفير المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالأعمال واستكشاف الاهتمامات والفرص المهنية، بالإضافة إلى تطوير المهارات الوظيفية والتدريب الميداني وأهميته. كما شارك من بنك الخليج خمسة متطوعين في جلسات لتزويد طلاب جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) بنصائح حول إعداد أفضل سيرة ذاتية، كما أجرى المتطوعون مع الطلاب مجموعة من المقابلات الوظيفية الوهمية لكسر حاجز الخوف لديهم وإعدادهم من تقديم أنفسهم بأفضل طريقة ممكنة.

وحول هذه المشاركة قالت مساعد المدير للاتصالات المؤسسية في بنك الخليج، لجين القناعي: "نحرص في بنك الخليج على التعاون مع جمعية إنجاز الكويتية، ضمن التزامنا بالعمل على تحقيق الاستدامة الاقتصادية. برنامج "كيف أبدأ" من البرامج المفيدة للغاية في مسيرة أي شاب وشابة يوشكون على بدء حياتهم المهنية. وسرّنا أن نتمكن هذه المرة من مساعدة 38 طالبًا جامعيًا على التحضير للمرحلة القادمة من حياتهم، متمنين لهم التوفيق والنجاح، ليساهموا معنا في العمل نحو الوصول لاقتصاد مستدام."

لجين القناعي

ومن الجدير بالذكر أن البرنامج استمر لمدة يومين، وعُقد افتراضيًا حرصًا على التباعد الاجتماعي. وشارك من بنك الخليج في هذا البرنامج التدريبي كل من: حمد بحروه، وخالد صادق، ومحمد الدغيشم، وعلي بهبهاني، ومريم الظفيري.

يقدم بنك الخليج دعمه المستمر لجمعية إنجاز الكويتية، وهي جمعية غير حكومية وغير ربحية هدفها تطوير المواهب الشابة وتعزيز ثقافتهم المالية ودورهم على مستوى قطاع الأعمال. كجزء من شراكته الاستراتيجية المستمرة مع إنجاز، حرص بنك الخليج، ورغم الظروف الصحية التي يمر بها العالم، على المشاركة في مسابقة "برنامج الشركة" السنوية التي تنظمها إنجاز حيث عرض الطلاب أفكارهم التجارية على لجنة من الحكام. وقد تم تنظيم المسابقة إلكترونيًا، وحصل كل من الفائزين على جوائز قيمة برعاية من بنك الخليج. كما شارك بنك الخليج العام الماضي في ثلاثة من برامج إنجاز وهي: يوم تدريبي مع إنجاز الكويت، ومخيم إبداعي مع إنجاز الكويت، وورشة عمل حول ريادة الأعمال في إنجاز الكويت.

للجلسة الثالثة على التوالي

مؤشرات البورصة تحافظ على بريقها الأخضر

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشراتها للجلسة الثالثة على التوالي، حيث ارتفع مؤشر السوق العام 5ر23 نقطة ليبلغ مستوى 96ر5835 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر40 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 2ر255 مليون سهم تمت عبر 9517 صفقة نقدية بقيمة 8ر35 مليون دينار (نحو 5ر114 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر46 نقطة ليبلغ مستوى 62ر4747 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر99 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر197 مليون سهم تمت عبر 6332 صفقة نقدية بقيمة 18ر15 مليون دينار (نحو 5ر48 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 9ر13 نقطة ليبلغ مستوى 20ر6385 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر22 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر57 مليون سهم تمت عبر 3185 صفقة بقيمة 6ر20 مليون دينار (نحو 9ر65 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 2ر50 نقطة ليبلغ مستوى 22ر4941 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر149 مليون سهم تمت عبر 4289 صفقة نقدية بقيمة 4ر12 مليون دينار (نحو 6ر39 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ياكو) و(قابضة م ك) و(يونيكاب) و(كفيك) أما شركات (ارزان) و(اهلي متحد) و(بيتك) و(الخليجي) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (الراي) و(الاعادة) و(كميفيك) و(استهلاكية) الأكثر انخفاضا.